جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون العام

الحق في المعارضة في النظم السياسية المعاصرة

"دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي"

رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

عبد الله علي أبو صبح

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / جـــابر جـــاد نصـــار

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

ورئيس جامعة القاهرة السابق **مشرفاً ورئيساً**

الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف حفـــني

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق /جامعة القاهرة

ورئيس قسم الشريعة الإسلامية (سابقاً) **عضـــواً**

الأستاذ الدكتور/عبد العليم عبد المجيد مشرف

أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق

جامعة بنى سويف للدراسات العليا **عضـــواً**

٢٠٢٢م

إهداء

۞۞ إلى من أشرقت على يديه شمس الإيمان ، وأدبر بفضل بعثته ليل الكفر والبهتان ، إلى ذروة البيان ، وسيد الإنس والجان ، إلى من حُبِّي له عَلَيَّ فَرْضٌ ، وإحسانه إِلَيَّ علي دَيْنٌ ، إلي سيدي وحبيبي رسول الله ﷺ ؛ أملاً في إدراك شفاعته ، وطمعا في شرف صحبته .

۞۞ كما أهدى ثواب هذا العمل إلى روح والدي الحبيب رحمه الله تعالى رحمة واسعة ،وإلى روح والدتي الغالية تغمدها الله بواسع رحمته، والتى دفعت بى لمواصلة السيرفى بحثى هذ اوكانت بعد عناية الله تعالى سنداً وعوناً ،فاللهم اغفر لهما وارحمهما .

۞۞ كما أهدى ثواب هذا العمل إلى أستاذي المشرف معالى الأستاذ الدكتورجابرجاد نصار الذى أمد لى يد العون لإتمام هذه الرسالة وإلى أهلي وأقربائي، وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في هذا البحث .

۞۞ كما أهدى هذا العمل إلى كل طالب حريص على العلم ، حريص على النهوض به .

۞۞ إلى كل هؤلاء ..... أهدى لهم خالص عملي ، وعظيم شكري ، متمنياً لهم عظيم الثواب والجزاء .

۞۞۞۞۞

شكر وتقدير

أشكر ربي - ﷻ - الذي حفني بآلائه ، وغمرني بنعمائه ، شكرًا يليق بجلاله وكماله وجميع آلائه .

ثم أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور جابر جاد نصار ، الذي شرفني بإشرافه على هذا البحث ، فكم غمرني معاليه بعلمه الغزير ، وحلمه الوفير ، وأحاطني بعظيم توجيهاته ، ودقة إشاراته ، حتى انتهى هذا العمل إلى هذه الصورة ، أشكره على توجيهاته القيمة ، وإرشاداته السديدة النيرة ، التي كان لها أثر كبير في إتمام هذا البحث ، وأدعو الله العلي القدير أن يرزقه الصحة والعافية ، وأن يجزل له في الثواب ،وأن يزيده عزّاً وعلماً، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته يوم القيامة . فقد أسدى إلي البحث وافر نصحه وإرشاده ، وآزره بالتوجيه حتى استوى على سوقه ، فكان بفضل الله تعالى إلى الصواب ردءا، وإلى الأفضل ناصحا ومرشدا ، فجزاه الله – تعالى – عني وعن طلبة العلم خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري وامتنانى إلى أستاذي الكريمين عضوي لجنة المناقشة:فضيلة الأستاذالدكتور: محمديوسف حفنى أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة .والأستاذ الدكتور:عبدالعليم عبدالمجيد مشرف .أستاذ القانون العام ووكيل كلية حقوق بنى سويف للدراسات العليا ، على تكرمهما بقبول الإشتراك فى لجنة المناقشة للحكم على الرسالة، حيث سعدت بقبولهما رغم ضيق وقتهما وتحملهما جهد المراجعة والتدقيق ،والشكر موصول لكل من أفادني بجواب ، أو أمدني بكتاب، أو أرشدني إلى الصواب لهم مني فيض شكر وتقدير وامتنان والله تعالى الموفق والمستعان.

خـــــــط سيـــــــر البحـــــــث

- المقدمة
- أهمية الدراسة
- الدافع إلى اختيار الموضوع
- صعوبات البحث
- منهج البحث
- خطة البحث
- الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات
- أولاً: نتائج عامة
- ثانياً: توصيات
- قائمة المصادروالمراجع: وتشتمل على أهم المصادروالمراجع التى استعنت بها فى اتمام البحث.

المقدِّمَة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهدى بـه ونـستغفره إنّـه مـن يهدى الله فلا مضل لـه ومـن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً .

وبعد :

فـإنّ منطـق العـدل والإنـصاف ألا نقـف بالقضـايا عنـد مـستوى التنـصل مـن المـسئوليات أو تبرير التصرفات ، أو الوقوف موقف المشاهد عن بعد، وإنّ منطـق المصلحة العامـة يقتضـى أن ننـاقش القـضايا فـي موضـوعيةٍ وشـجاعةٍ ، ونواجـه الحقـائق فـي جـرأةٍ ونزاهـةٍ ، وأن نبحـث الأزمات والمشكلات ، ونضع لها الحلول ، ونقتلعها من الجذور بدلاً من أن نمضى الوقت ونلف حول أطراف القضية ، حيث إنّ الوقاية خير من ألف علاج إعمالاً بشعار مواجهة الحدث قبل وقوعه.

ولمـا كـان البحـث لا يجـدي أثـره إلا بوجـود مـشكلة يتـصدى لهـا ، والوقـوف علـى أسـبابها وكيفية الخلاص منها ، من هنا بدا لي هذا الموضوع من منطلق فكرتين :-

أولهما - إنّ أي نظام سياسي في دولةٍ ما لا يقوم ولا يحدث أثراً وفعاليـةً إلا باكتمـال هذه الدولـة مـن شـعبٍ وإقلـيمٍ، وأرضٍ ،حيـث إنّ الدولـة بحـسب النظريـة الـسائدة لـدى فقهـاء القـانون العـام المعاصرين (١)"عبـارة عن التشخيص القـانوني لـشعبٍ مـا يعيش علـى أرضٍ معينـةٍ ، وتقوم فيـه سلطةٌ سياسيةٌ ذات سيادة" وحيث إنّ الشعب وهو جماعـةٌ من الأفراد يقيمون علـى إقليمٍ معين ينشأ بينهم رغبة فى العيش معاً بدافع من وجود آمـال وأهداف مشتركة يتضامن هؤلاء الأفراد على بلوغها ، فينشأ بذلك بين هؤلاء رابطة ولاء للدولة ونظامها. (٢)

ولكـي يتحقـق تمتـع الـشعب داخـل الدولـة تحـت أي نظـام سياسـي بـالولاء والانتمـاء وحـب الوطن ، مما ينـتج عن ذلك صـلاح المجتمـع ووفرة خيراتـه وزيـادة إنتاجـه ، والـسعي قدماً نحـو التقدم والازدهار بالعمل المثمر والمشاركة الفعالة السياسية والفعلية.

وإنّ ذلك الولاء من الشعب لوطنه لا يقوم إلا بشعورهم والتماسهم تحقق العدالـة بين فئـاتهم المختلفة دون تميز طبقي أو غيره، واستتباب الأمن والتقدم نحو حياةٍ كريمـةٍ رغدةٍ يتـوافر فيهـا ، كل مقومات الحياة الأساسية علـى أقل تقدير، وأنظمـةٍ يتحقق فيهم النزاهـة ، والعدالـة ، يرعـون حق الله تعالى نحو شعوبهم ، ولا يخرجون عن قواعد العدالة والإنصاف .

١- يراجع في ذلك د- مصطفى أبو زيد فهمي –مبادئ الأنظمة السياسية – طبعة ١٩٨٤م ص٢٦ وما بعدها ، ود- السيد خيري – مبادئ القانون الدستوري – طبعة ١٩٤٦ ص٢ وما بعدها ود- سليمان الطماوى –النظم السياسية والقانون الدستوري – طبعة ١٩٨٨م ص١٩ وما بعدها .

٢- د- ثروت بدوى – كتابه – النظم السياسية – طبعة ١٩٦٢م ص٢٥ وما بعدها ود- إبراهيم عبد العزيز شيحا – كتابه الأنظمة السياسية – الدولة والحكومات طبعة ١٩٨٦م ص١٨ وما بعدها .

فهـــــرس الموضـــــــــــوعـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
شكر وتقدير	٣
مقدمة الرسالة	٥
أهمية الموضوع	٨
الدافع إلى اختيار الموضوع :-	٩
الصعوبات التي واجهتنا فى البحث	١١
خطة البحث	١٢
الفصل التمهيدى : اختيار الحكام وحدود اختصاصاتهم ومسئولياتهم	١٣
المبحث الأول : وسائل تولية الحكام في الأنظمة السياسية	١٤
المبحث الثاني : حدود اختصاصات الحكام ومسئولياتهم في الأنظمة السياسية	١٨
المبحث الثالث: مسئولية رئيس الجمهورية في مصر	٢٠
رأى الباحث	٢٢
الباب الأول: مفهوم الحق في المعارضة في النظم السياسية المعاصرة	٢٥
الفصل الأول: مفهوم الحق فى المعارضة و ما يميز ها عن غيرها .	٢٦
المبحث الأول: مفهوم مصطلح الحق فى اللغة و الفقه السياسي والنصوص القانونية.	٢٦
المطلب الأول: مفهوم مصطلح الحق فى اللغة العربية واللغة الفرنسية	٢٧
المطلب الثاني: مفهوم الحق فى اصطلاح فقهاء الشريعة والقانون	٢٨
الفرع الأول : مفهوم لفظة الحق فى الفقه الإسلامي	٢٨
الفرع الثاني :مفهوم الحق فى الفقه السياسي الوضعي	٣١
رأى الباحث	٣٦
المطلب الثالث: مفهوم الحق في النصوص القانونية	٣٧
الفرع الأول : تعريف الحق في القانون الدستوري	٣٨
الفرع الثاني: تعريف الحق في القانون الإدراى	٣٩
الفرع الثالث: تعريف الحق في القانون المدني	٤٠
المبحث الثاني: مفهوم المعارضة في الفقه السياسي	٤١
المطلب الأول: مفهوم المعارضة فى معاجم اللغة	٤٢
الفرع الأول : تطور الألفاظ بصفة عامة	٤٢
الفرع الثاني :مفهوم المعارضة فى فى اللغة	٤٣
المطلب الثاني :مفهوم المعارضة فى الفقه السياسى	٤٥
تعريف الباحث للمعارضة	٥١
المبحث الثالث :تمييز المعارضة عن غيرها	٥١

فهـــــرس الموضـــــــــــوعـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الأول :التمييز بين المعارضة والثورة	٥٢
الفرع الأول : مفهوم الثورة	٥٣
الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثورة:	٥٨
رأى الباحث	٦٢
الفرع الثالث :خصائص مفهوم الثورة	٦٨
الفرع الرابع :الجانب الاجتماعي لمفهوم الثورة	٦٩
الفرع الخامس: أنواع وأنماط الثورة	٧٢
الغصن الأول:الثورات الحقيقية	٧٤
الغصن الثاني:الثورة المضادة	٧٤
الغصن الثالث:الثورة الناقصة والثورة الكاملة	٧٨
الفرع السادس: أسباب الثورة	٧٨
الفرع السابع :مراحل الثورة	٨٣
الفرع الثامن :أوجه الشبه والاختلاف بين حق المعارضة والثورة	٨٧
المطلب الثاني :التمييز بين المعارضة والتحّولات المفاجئة"الانقلاب"	٨٩
المطلب الثالث: التمييز بين حق المعارضة والإرهاب	٩٣
الفرع الأول:تعريف الإرهاب	٩٤
الغصن الأول :مفهوم الإرهاب فى اللغة	٩٤
الغصن الثاني :تعريف الإرهاب فى الفقه السياسي	٩٦
الفرع الثانى :التمييز بين الإرهاب و الحق فى المعارضة	٩٨
الفصل الثاني:مضمون الحق في المعارضة حسب المنظور الاجتماعي والسياسي للشعب	١٠٠
المبحث الأول: حق المعارضة لا يكون إلا للشعب	١٠١
المطلب الأول: شعب الدولة وفعاليته	١٠١
الفرع الأول: مفهوم الشعب	١٠٢
الفرع الثاني : الشعب والأمة	١٠٢
المطلب الثاني : المنظور الاجتماعي والسياسي للشعب	١٠٤

فهـــــرس الموضـــــــــــوعـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني :إستراتيجية المعارضة لتحقيق الاستقرار السياسي	١٠٦
المطلب الأول :الوسائل القانونية للحق فى المعارضة.	١٠٨
الفرع الأول : الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	١٠٩
الفرع الثاني : الرقابة علي دستورية القوانين	١١٠
الفرع الثالث : الطعون القضائية	١١٢
الفرع الرابع : الأحزاب السياسية	١١٥
الفرع الخامس : ممارسة حق التصويت	١٢٠
الغصن الأول: حق الاستفتاء الشعبي	١٢٢
الغصن الثانى: حق الانتخاب	١٢٩
الفرع السادس : جماعات المصالح	١٣٢
الغصن الأول : النقابات والاتحادات المهنية	١٣٢
الغصن الثانى : جماعات الضغط	١٣٥
الغصن الثالث : المنظمات غير الحكومية	١٣٩
الفرع السابع: اللجوء إلى التجمع والإضراب والتظاهر والاعتصام ومقاومة الأفراد للقرارات الإدارية المشوّبة بالبطلان	١٤٣
الغصن الأول: حق الاجتماع	١٤٤
الغصن الثاني: حق الإضراب	١٤٧
الغصن الثالث: حق التظاهر	١٥٥
الغصن الرابع :حق الاعتصام	١٥٨
الغصن الخامس: العصيان المدنى	١٥٩
الغصن السادس : مقاومة الأفراد للقرارات الادارية المشوبة بالبطلان	١٦٠
المطلب الثاني : الوسائل الشعبية السلمية للحق فى المعارضة " الرأي العام "	١٦١
الفرع الأول : مفهوم الرأي العام وأهميته وأنواعه	١٦١
الفرع الثاني : دور الرأي العام في تصويب أداء الأنظمة السياسية ومنع تجاوزهم .	١٦٤
الغصن الأول : الرأي العام المؤثر في الأنظمة السياسية الغربية	١٦٦

فهـــــرس الموضـــــــــــوعـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الغصن الثانى : الرأي العام المؤثر في الأنظمة السياسية العربية	١٦٧
الفصل الثالث:طبيعة الحق في المعارضة وعلاقته بأمن الدولة وتحقيق مبدأ الشرعية	١٧٠
المبحث الأول: التكييف القانوني لحق المعارضة.	١٧١
المطلب الأول : المعارضة ليست حقا بالمفهوم الفني الدقيق.	١٧٢
المطلب الثاني: المعارضة حق وإن لم يقرره القانون	١٧٣
المبحث الثاني: حق المعارضة وعلاقته بأمن الدولة ووضعها القانوني	١٧٩
المطلب الأول : مفهوم أمن الدولة .	١٨٠
الفرع الأول : مفهوم أمن الدولة والأمن القومي	١٨٠
الفرع الثاني : الأمن في الأنظمة الاستبدادية .	١٨٢
الفرع الثالث : الأمن في الأنظمة الديمقراطية .	١٨٧
المطلب الثاني:حق المعارضة وعلاقته بأمن الدولة ووضعها القانوني والنظام العام والآداب	١٨٨
الفرع الأول : حق المعارضة وعلاقته بأمن الدولة ووضعها القانوني .	١٨٩
الفرع الثاني : حق المعارضة وعلاقته برعاية النظام العام والآداب .	١٩٠
المبحث الثالث: أهمية الحق في المعارضة وحدود عملها لتحقيق مبدأ الشرعية	١٩١
المطلب الأول : مفهوم مبدأ الشرعية وأساسه وتميزه عن غيره من المصطلحات.	١٩٢
الفرع الأول: مفهوم مبدأ الشرعية	١٩٢
الفرع الثاني: أساس مبدأ الشرعية	١٩٣
الفرع الثالث: تميز مبدأ الشرعية عن غيره من المصطلحات	١٩٤
المطلب الثاني :دور الحق في المعارضة وحدود عملها لتحقيق مبدأ الشرعية	١٩٧
الفرع الأول: دور الحق في المعارضة وأهميته فى تحقيق مبدأ الشرعية	١٩٩
الغصن الأول : تصويب الأنظمة صوب القواعد الدستورية فى حالة الخروج عليها	٢٠٠
الغصن الثاني: اشتراك المعارضة فى الحكم	٢٠٤

فهـــــرس الموضـــــــــــوعـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الغصن الثالث: تقديم حكومة بديلة	٢٠٦
الغصن الرابع: النتائج المترتبة على تحقيق مبدأ الشرعية.	٢٠٧
الفرع الثاني: حدود عمل المعارضة فى تحقيق مبدأ الشرعية فى النظم السياسية	٢٠٨
الغصن الأول : سلمية سبل المعارضة .	٢٠٩
الغصن الثاني : استهداف المصلحة العامة.	٢١١
الغصن الثالث : مراعاة الموضوعية فى الرأي.	٢١٢
الفصل الرابع:وسائل الحد من خروج الأنظمة السياسية على قواعد القاعدة الدستورية	٢١٦
المبحث الأول : الوسائل العلمية النظرية للحد من الاستبداد فى الأنظمة السياسية	٢١٦
المطلب الأول : نظرية التضامن الاجتماعي (لدوجى)	٢١٦
المطلب الثاني: نظرية التحديد الذاتي:	٢١٨
المطلب الثالث: نظرية القانون الطبيعي	٢٢٠
المطلب الرابع نظرية الحقوق الفردية	٢٢١
المبحث الثاني: الوسائل الشرعية العملية للحد من الاستبداد في النظم السياسة	٢٢٤
المطلب الأول: الاعتراف بالحقوق والحريات	٢٢٤
المطلب الثاني:وجود دستور	٢٢٥
المطلب الثالث:تقرير مبدأ الفصل بين السلطات	٢٢٦
المطلب الرابع: الالتزام بمبدأ الشرعية ووجود ضمانات قانونية	٢٣٣
الباب الثانى: الأصول التارخية لحق المعارضة فى النظم السياسية والتطورالتكنولوجى المعاصر	٢٤١
الفصل الأول :موقع الحق في المعارضة في الفكر السياسي.	٢٤٣
المبحث الأول : موقع الحق في المعارضة في الفكر السياسي القانوني.	٢٤٤

فهـــــرس الموضـــــــــــوعـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الأول : الفكر السياسي الرافض للحق في المعارضة	٢٤٤
الفرع الأول : الفكر السياسي القديم المنكر لحق المعارضة .	٢٤٥
الفرع الثاني :الفكر السياسي الحديث المنكر لحق المعارضة	٢٤٩
الفرع الثالث:الفكر السياسي المصري المنكر لحق المعارضة	٢٥١
المطلب الثاني: الفكر السياسي المؤيد لحق المعارضة	٢٥٢
الفرع الأول: الفكر السياسي القديم المؤيد لحق المعارضة .	٢٥٣
الفرع الثاني: الفكر السياسي الحديث المؤيد لحق المعارضة .	٢٥٨
الفرع الثالث: الفكر السياسي المصري المؤيد لحق المعارضة .	٢٦٠
الفرع الرابع: الفكر السياسي الفرنسي.	٢٦٤
المبحث الثاني:موقع الحق في المعارضة في نظريات العقد الاجتماعي	٢٦٩
المطلب الأول : أساس فكرة نظريات العقد الاجتماعي	٢٦٩
المطلب الثاني : نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز	٢٧١
المطلب الثالث : نظرية العقد الاجتماعي عند لوك	٢٧٤
المطلب الرابع : نظرية العقد الاجتماعي عند روسو	٢٧٦
الفصل الثاني: موقع الحق في المعارضة في المواثيق الدولية والدستورية	٢٧٨
المبحث الأول : موقع الحق في المعارضة في المواثيق الدولية .	٢٧٨
المطلب الأول :القيمة القانونية لإعلانات الحقوق والمواثيق الدولية	٢٧٩
المطلب الثاني: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ م والحق فى المعارضة .	٢٨١
المطلب الثالث إقرار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٧٦م بحق المعارضة	٢٨٢
المطلب الرابع :اعتراف إعلان الحقوق الأمريكي ١٧٧٦م بحق المعارضة	٢٨٣
المطلب الخامس: إعلان الحقوق الفرنسي ١٧٨٩م يقر بالحق في المعارضة	٢٨٤
المبحث الثانى : موقع الحق في المعارضة في المواثيق الدستورية	٢٨٦

فهـــــرس الموضـــــــــــوعـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المطلب الأول : وثيقة العهد الأعظم الماجنا كارتا ١٢١٥م	٢٨٦
الفرع الأول :مفهوم المواثيق الدستورية	٢٨٦
الفرع الثاني :مضمون وثيقة العهد العظم الماجنا كارتا وموقع حق المعارضة	٢٨٧
المطلب الثاني : ميثاق العمل الوطني المصري ١٩٦٢م	٢٨٨
الفرع الأول:وضع ميثاق العمل الوطني في مصر .	٢٨٨
الفرع الثاني: القيمة القانونية لميثاق العمل الوطني المصري	٢٨٩
الفرع الثالث: موقع الحق في المعارضة في ميثاق العمل الوطني المصري .	٢٩١
المبحث الثالث : موقع الحق في المعارضة في القواعد الدستورية .	٢٩٢
المطلب الأول: مفهوم القواعد الدستورية وعلاقتها بفروع القانون الأخرى.	٢٩٣
المطلب الثاني: موقع الحق في المعارضة في القواعد الدستورية المعاصرة.	٢٩٤
المطلب الثالث: التجريم التشريعي لحق المعارضة في بعض الدول الغربية ومصر.	٢٩٧
الفرع الأول: موقع الحق في المعارضة في بعض التشريعات الغربية.	٢٩٧
الفرع الثاني: موقع الحق في المعارضة في القانون المصري.	٣٠٠
الفصل الثالث:التطور التاريخي و التكنولوجي للدولة الحديثة والحق فى المعارضة	٣٠٦
المبحث الأول : التطور التاريخي للحق في المعارضة	٣٠٧
المطلب الأول: رؤية المجتمعات القديمة للحق في المعارضة	٣٠٨
الفرع الأول: رؤية المجتمع المصري القديم للحق في المعارضة	٣٠٩
الفرع الثاني: رؤية المجتمع الأثيني القديم للحق في المعارضة	٣١١
المطلب الثاني: رؤية المجتمعات الحديثة للحق فى المعارضة	٣١٦
الفرع الأول : موقع الحق فى المعارضة فى القرن السادس عشر	٣١٦
الفرع الثاني:موقع الحق فى المعارضة فى القرن السابع عشر والثامن عشر	٣١٨

فهـــــرس الموضـــــــــــوعـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الفرع الثالث : موقع الحق فى المعارضة بعد القرن الثامن عشر	٣٢٢
المبحث الثاني: التطور التكنولوجي للدولة الحديثة والحق فى المعارضة	٣٢٣
المطلب الأول: الإنترنت وحق المعارضة	٣٢٤
الفرع الأول: مفهوم الانترنت وأهميته	٣٢٥
الفرع الثاني : حق الفرد فى نقل المعلومات وتداولها	٣٢٧
الفرع الثالث : الأسس المنظمة للانترنت فى التشريعات الوضعية	٣٢٩
المطلب الثاني:إيجابيات وسلبيات التطور التكنولوجي للدولة الحديثة وحق المعارضة	٣٣٠
الفرع الأول: إيجابيات التطور التكنولوجي وحق المعارضة .	٣٣٠
الفرع الثاني : سلبيات التطور التكنولوجي والحق فى المعارضة .	٣٣٢
الخاتمة	٣٣٤
قائمة المصادر والمراجع	٣٣٥
فهرس الموضوعات	٣٧١
مستخلص الرسالة باللغة العربية	٣٧٩
مستخلص الرسالة باللغة الإنجليزية	٣٨٠

مستخلص الرسالة باللغة العربية

- إنّ تقرير مبدأ المسئولية للحكام يعد ضمانة هامة لعدم الخروج على القواعد العامة ، ويحقق الاستقرار فى المجتمع ، كما يؤدى إلى إبعاد غير الأكفاء عن السلطة.

- إنّ تعريف الحق فى الفقه الوضعي و الفقه الإسلامي، يشيربأنّه ميزة أو مصلحة أو سلطة أو مكنة ثابتة للفرد له إرادة للاستئثار والتصرف فيها يقررها القانون له أو للمجتمع أو يقرها الشارع الحكيم .

- إنّ طبيعة الحق فى المعارضة وما يقتضيه من تقوية دعائم النظام واستمراره والحيلولة من تعرضه للأزمات التى قد تعصف به من وقت لآخر تحقيقا للقواعد الدستورية والعدالة الاجتماعية ، تؤدى بدورها إلى أن ينعم من خلالها الرأي العام بالحقوق والحريات

- من خلال الحديث عن التطور التاريخي والتكنولوجي للدولة الحديثة وعلاقة ذلك بالحق في المعارضة يتبين أن الحق فى المعارضة قد تطور بعد القرن الثامن عشر تطورا مشهودا حيث لم يعد الحق في المعارضة محل أدنى شك في الأنظمة السياسية إذ أصبح هذا الحق أركان فكرهم ومحور اهتمامهم وأبحاثهم وكتاباتهم.

- إنّ التطور التكنولوجي للدولة الحديثة جعل من الصعب على الأنظمة أن تتحكم بصفة مطلقة على الثوار والمقاومين. ولذا أصبح التطور التكنولوجي أداة ضغط على الأنظمة المستبدة تساعد الثوار على نجاح المعارضة ضدها لتصويب مسارها وتنير لها الطريق لتصحيح الأخطاء بهدف عدم الخروج على القواعد الدستورية .فالمعارضة كاشفة ومصححة ومصوبة للأخطاء .